

آثار العملة الاوربية الموحدة"الأورو" على الاقتصاد الجزائري

في ظل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي

علة محمد

جامعة الجلفة

مقدمة

شكل إطلاق العملة الأوروبية الموحدة"الأورو" نهاية القرن الماضي، الحدث الأبرز في الحياة الاقتصادية الدولية، كما يعتبر هذا الحدث مؤشرا قويا بموجبه تتغير معالم خارطة الحياة الاقتصادية العالمية فالتحولات التي عرفتها الدول الأوروبية خلال فترة خمسة عقود كاملة باتجاه الوحدة والتكامل وفي إطار التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم، سوف تعمل على إعادة النظر في سيطرة الاقتصاد الأمريكي عالميا وكبح قوة الدولار الذي يشكل العامل القوي والفعال الذي يرتكز عليه الاقتصاد الأمريكي.

عملية إطلاق الأورو، لا يمكن أن تقتصر تأثيراتها على أوروبا وحدها، بل تمتد إلى التأثير عالميا اعتبارا لما يمثله اقتصاد منطقة الأورو من قدرة في هذا المجال. وكغيرها من مناطق العالم،امتد تأثير هذه العملة إلى الدول العربية، ومنها الجزائر، وذلك من خلال طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية المتنامية بين الطرفين، خصوصا بعد إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية سنة 2001.

وللكشف عن آثار هذه العملة على الاقتصاد الجزائري،يجدر بنا التطرق أولا إلى محددات تأثر الاقتصاد الجزائري بإصدار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، وثانيا إلى الآثار على مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري.

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يندرج ضمن المواضيع المرتبطة بعالم النقد و المال، وخصوصا عالم العملات و تقلبات أسعارها وما يترتب عنها من تغيرات تنعكس على اقتصاديات الدول، إما في شكل أزمات متعددة الجوانب، أو تحسن للأوضاع الاقتصادية. أما فيما يخص الجزائر، فان تأثير هذه العملة سيكون ظاهرا وبقوة اعتبارا للعلاقة القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الآثار المترتبة عن هذه العملة على الاقتصاد الجزائري في ظل اتفاقيات الشراكة القائمة بين الطرفين.

قسمت الدراسة إلى قسمين اثنين: خصص القسم الأول إلى محددات تأثر الاقتصاد الجزائري بإطلاق العملة الأوروبية، أما القسم الثاني فتناول الآثار على مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري.

قبل التطرق إلى آثار العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الجزائري، يجدر بنا التطرق إلى محددات تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه العملة.



أولا محددات تأثر الاقتصاد الجزائري بإطلاق العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

تتوقف درجة تأثر الاقتصاد الجزائري بإصدار العملة الأوروبية الموحدة " الأورو" على عوامل عديدة ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة يمكن إجمالها فيما يلي:

1 نظام سعر الصرف

لمعرفة طبيعة نظام الصرف ونظام تسعير الدينار الجزائري، يتوجب علينا استعراض مراحل تطوره منذ الاستقلال، والتي يمكن إيجازها في أربع (4) مراحل أساسية هي:[1]

المرحلة الأولى: 1964 - 1973

خلال هذه الفترة، وبموجب اتفاقية بريتونوودز، أجبرت الدول الأعضاء على التصريح بتكافؤ عملاتها بوزن محدد من الذهب أو الدولار الأمريكي، وخلال الفترة 1964 - 1969، كان الدينار الجزائري له نفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي،ونتيجةلضعف الفرنك الفرنسي جراء ما تعرض له من مضاربات حادة ومن تخفيض، شرعت الجزائر في تطبيق مخططاتها التنموية والتي استدعت استقرار سعر الصرف، وترتب عن انخفاض الفرنك الفرنسي انخفاض مستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية وهوما أدى إلى إعادة تقييم كلفة المشاريع الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول (1970 - 1973).

بعد انهيار نظام بريتونوودز، اعتمدت أنظمة الصرف المعومة،وعندها تم تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري مباشرة مع المخطط الرباعي الثاني(1974 - 1977)،الذي استهدف دعم المؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيف عبء تكاليف المدخلات المستوردة، وإعطاء قيمة حقيقية للدينار الجزائري، فكانت بمثابة مرحلة جديدة.

المرحلة الثانية: 1974 - 1986

خلال هذه المرحلة، حددت قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة من العملات عددها أربعة عشر(14) عملة،حيث أعطي لكل عملة ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية. وعلى هذا الأساس، كان سعر صرف الدينار يحسب بالنسبة إلى العملات المسعرة من طرف البنك المركزي الجزائري وفق الطريقة الموالية:

تحسب التغيرات النسبية لعملات السلة بالنسبة للدولار الأمريكي.

يحسب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية لعملات السلة بالنسبة للدولار الأمريكي.

يحسب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

أخيرا، تحسب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي الجزائري، ويتم ذلك حسب طريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

وسمحت هذه الطريقة بتحقيق ميزتين، هما:[2]

- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساءا.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.



المرحلة الثالثة: سبتمبر 1986 – مارس1987

خلال هذه الفترة، تم إدخال تغيير طفيف على آلية حساب سعر صرف الدينار الجزائري، حيثأصبح التغير النسبي لكلعملة في السلة يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، وقد كان هذا التغيير بداية لسياسة التسيير الحركي لسعر صرف الدينار والتي بدأ العمل بها بداية من مارس 1987.

المرحلة الرابعة: مارس 1987- منتصف 1992

نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، دخل الاقتصاد الجزائري أزمة حادة تميزت بعجز ميزانية الدولة وعجز ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث تراجعت الواردات على اختلافها. ولما اتضح أن المشكل هيكلي ودائم، وأن النموذج المتبع خلال الفترة السابقة قد تأكد فشله، اعتمدت إصلاحات جذرية شاملة لمختلف مجالات الحياة الاقتصادية.وكان جوهرها هو الانتقال التدريجي والسريع من اقتصاد مخطط وتسيير مركزي، إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة، مع إعطاء مكانة للجانب النقدي والمالي في هذه الإصلاحات، حيث تمثل الإصلاح النقدي والمالي في رد الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد المالية داخليا وخارجيا، وارتبط هذا المسعى بإعطاء الدينار الجزائري قيمته الحقيقية الداخلية والخارجية بغية القضاء على اختلال التوازنات المالية والنقدية الكلية.واتخذت إجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي داخليا (تسديد الخزينة لالتزاماتها تجاه البنك المركزي، إيقاف تنقيد عجز الميزانية، تطهير المؤسسات الاقتصادية والبنوك ماليا...)، كما اتخذت إجراءات لتحقيق الاستقرار خارجيا، مع الإبقاء على هدف قابلية تحويل الدينار الجزائري.

في منتصف 1992، أعلنت السلطات النقدية عن رغبتها في قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث(3) سنوات، وسبق هذه العملية تعديل سعر الصرف الرسمي حتى يصل إلى مستوى توازن الطلب الداخلي على السلع والخدمات الأجنبية، مع الموجود من العملات الصعبة.وفي هذا الإطار، تم تنظيم "انزلاق"تدريجي مراقب من نهاية 1987 إلى بداية 1991، بعد ذلك تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% واستقر عندها إلى غاية 1994.

قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف على قيمة الدينار في حدود 10% ثم تبعه قرار مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 القاضي بتخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.

مع النظرة الجديدة للسياسة الاقتصادية وكيفية تسيير الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية، ظهر توجها جديدا لنظام الصرف، تمثل في إقامة سوق صرف مزدوج، جزؤه الأول مقننا يسوده معدل الصرف الثابت بينما جزؤه الثاني يسوده معدل صرف عائم مراقب.وقد استهدف التوجه الجديد جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي يراعي شروط توازن سوق الصرف،وقابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الرأسمالية في الأجل المتوسط، أخذا بعين الاعتبار قيدي المديونية الخارجية واختلال توازن حركة رؤوس الأموال.

إلا أن احتكار بنك الجزائر لعرض العملات يؤثر في تحديد قيمة الدينار، وهذا راجع إلى عدة عوامل تحدد كمية العرض، نذكر منها ما يلي:

- تطور سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية ورصيد بنك الجزائر من احتياطات الصرف.
- العائدات الناتجة عن تصدير المحروقات وتسديد خدمات الديون الخارجية.



وخلال الفترة (1995 1998)، تدعم سعر الصرف بأكثر من 20 ثم تبعه تدهور ب13 في الفترة (19982001)، وبعد 16 شهرا من التثمين الحقيقي، أي منذ سنة 2002، وبسبب تثمين الأورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من سنة 2003بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه السائد نهاية 2002، بدلا من السائد نهاية سنة 1995.

للإشارة، فان المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي، وبالأخص ما تعلق بمؤشرات التوازن الكلي، قد عززت من الاستقرار النسبي للدينار الجزائري، وكانت سياسة الصرف المتبعة ترمي إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي ومستقر.

للتذكير، تقوم الجزائر بتطبيق نظام التعويم المدار أو الموجه لسعر الصرف، حيث يتم تحديد قيمة الدينار وفق مؤشرات سوق النقد الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق النقد عندما يتطلب الأمر ذلك، وبما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري واحتياطات الصرف الأجنبي.

2 استقرار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"

الحديث عن استقرار العملة الأوروبية "الأورو" يعني بدرجة أساسية العلاقة القائمة بين العملات الرئيسية الثلاث،الدولار الأمريكي والأورو والين الياباني.والتقلبات الكبيرة الحاصلة في معدلات صرف العملات الرئيسية ذات تكلفة كبيرة لدول هذه العملات إضافة إلى دول باقي العالم، وتظهر هذه التقلبات في العناصر الآتية:

-أن معدلات صرف العملات الرئيسية لها طبيعة السلع العامة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، إضافة إلى دول أخرى مثل بريطانيا والصين...الخ، أسواق تصدير ضخمة لدول عديدة.

- قد تؤدي تقلبات معدلات الصرف إلى أزمات مالية واضطرابات وصراعات محلية.

- عملية إحلال أصول دولارية بأخرى بالأورو والعكس، تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث تقلبات مفاجئة في المحافظ المالية الاستثمارية.

وتشير التحاليل الاقتصادية والنقدية بأن الأورو ككتلة نقدية تتمتع بقدر كبير من الاستقرار، سواء على المستوى الأوروبي أوالعالمي، قد تمتعت بقبول ونفاذية كاملة للأسواق العالمية، كما حققت فاعلية كبيرة استندت إلى أداء اقتصادي متنامي كلي للدول الأعضاء في منطقة الأورو، أداء تحقق جراء عمليات إصلاح مالي ونقدي واسعة تمثلت فيما يلي:

قيام كل دولة عضو بإصلاحات نقدية ومالية أدت إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم ومعدلات الفائدة،مما أدى إلى زيادة فرص الاستثمار وتحقيق قيم مضافة حقيقية ناجمة عن الجهاز الإنتاجي في مجال السلع والخدمات والأفكار، بخلاف تلك المحققة عن الزيادة المالية الناجمة عن أسعار الفائدة الناشئة عن الجهاز المصرفي من خلال عمليات الإقراض و الاقتراض.

تحول الدول الأعضاء إلى سياسة تنمية الموارد الذاتية عن طريق:

*توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة عمليات التوظيف المنتج المولد للقيم المضافة.

* توسيع دائرة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة والمساهمة فيه.

* ابتكار العديد من الوسائل التمويلية القائمة على بناء أسواق جديدة.

تحسين الأداء الاقتصادي الكلي من خلال:

* القيام بعمليات الدمج والحيازة والابتلاع المنظم، لاكتساب القدرة التنافسية على التفوق الدائم والمستمر.



*إزاحة الحواجز والقيود أمام عمليات جذب الاستثمارات العالمية.

إن المخاطر الرئيسية التي تواجه الأورو ليست داخلية، إنما هي خارجية من قبيل القوى الاقتصادية التي تشعر بتهديد مصالحها جراء نجاح الأورو، حيث تلجأ هذه القوى إلى محاربته بعدم السماح له بالنمو خارج منطقته.

إن العلاقة الوثيقة التي تربط الأورو بالدولار(العملة الأولى عالميا) هي بمثابة الكاشف الحقيقي لاستقرار العملة الأوروبية، وموجات التراجع التي عرفها الدولار أمام مختلف العملات الرئيسية ومنها الأورو، لا تخرج عن هذا الإطار. وقد اهتمت عدة دراسات بأسباب هذا التراجع، ومن هذه الدراسات:

دراسة كريستيان دنيس ومارك ويليامس Christian L. Dunis and Mark williams[2]، سنة 2002 بعنوان "نموذج لأسعار التبادل بين الأورو والدولار"، وحسب هذه الدراسة فإن الدولار و الأورو هما أهم عملتين في الحجم اليومي لتدفق رؤوس الأموال في السوق المالية الفورية، كما أن العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة هي اقتصادية، مثل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والتضخم، وسياسية ونفسية تتعلق بحجم العمليات الكبير الذي يقوم به المضاربون في السوق المالية، وكذلك تأثر أسعار العملات بحركة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي، إيجابية كانت أم سلبية.

-**دراسة رسلان خضور** سنة 1999[3] بعنوان " اليورو: موقعه من النظام النقدي الدولي وانعكاساته على الاقتصاد السوري"، وتشير الدراسة إلى أن الاحتياطات الدولية غالبيتها بالدولار وأن أغلب السلع(نفط، ذهب، حبوب...) تسعر بالدولار، ومنه فإن مصلحة الدول تكمن في الدفاع عن الدولار بحكم أن أغلب إيراداتها المالية بالدولار(خاصة الدول البترولية).

- **دراسة ماجد عبد اللـه المنيف، سنة 1997**[4] " تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية". وتشير إلى أن انخفاض قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى جعل المستثمرين بالدولار يتجهون نحو الأورو وعملات أخرى أكثر استقرارا حفاظا على القيمة الحقيقية لاستثماراتهم، كما بدأ التفكير في عملة أخرى لتسعير برميل النفط بهدف تحقيق استقرار أكثر لإيرادات النفط، إلا أن القيمة الحقيقية لبرميل النفط تتأثر بعاملين اثنين، التضخم لدى الدول المستوردة، وسعر صرف عملات الدول التي تستورد منها الدول النفطية مقابل الدولار، وأخيرا هناك عامل التوقعات وتأثيره على سعر الدولار.

3 العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الجزائر والاتحاد الأوربي

ترتبط الجزائر بالاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية قوية وقديمة، كما ترتبط به باتفاقيات شراكة مبرمة منذ سنة 2001. فخلال الفترة 1999-2010، بلغت المبادلات التجارية بينهما النسب الموالية:[5]

الصادرات: انتقلت من8.058مليار دولار سنة 1999 إلى25.593 مليار دولار سنة2005، ثم إلى 41.268 مليار دولار سنة 2008، وأخيرا إلى 28.009 مليار دولار نهاية 2010.

الواردات :انتقلت من 5.256 مليار دولار سنة 2000إلى11.255 مليار دولار سنة2005، ثم إلى 20.985 مليار دولار سنة 2008، و أخيرا إلى 20.704مليار دولار نهاية 2010.

وكنسب مئوية لهذه المبادلات، فكانت كما يلي:

الصادرات:65.42%، و55.18% و 52.51% و 49.06% على الترتيب.

الواردات: 56.24%، و56.68% و 55.23% و 53.23% على الترتيب.

أما العلاقات المالية فتتمثل أساسا في برنامج ميدا(1) و(2).



4 التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات كثيرة منذ سنة 1990، ارتكزت كلها على سياسات تثبيتية وسياسات تحرره من مختلف القيود الإدارية وتوجهه نحو السوق الحرة، وذلك من خلال تخصيص الموارد والتوجه نحو الخارج للاستفادة من فرص النمو التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تم تقليص دورالحكومة والمؤسسات العامة في النشاط الاقتصادي وأعطي القطاع الخاص دورا كبيرا في عمليات الإنتاج والتصدير. زيادة على ذلك، تم تطبيق برامج إصلاحية بقصد تصحيح الاختلالات الكلية وتنفيذ إصلاحات هيكلية ضرورية بهدف إرساء دعائم النمو القابل للاستثمار، كما تم اعتماد سياسات نقدية ومالية صارمة تهدف إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وسياسات تهدف إلى زيادة الادخار المحلي وتراكم رأس المال.

ركزت برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة بمساعدة المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار الكلي لعلاج الاختلالات المالية في الاقتصاد، وكانت نتائج عمليات الإصلاح قد قلصت من الاختلالات المالية وضبط معدلات التضخم على مستوى الاستقرار الكلي. أما الإصلاحات الهيكلية، فأدت إلى تحرير الأسعار ونظام التجارة الخارجية ونظام الصرف والمدفوعات وكذلك النظام الضريبي، وتم إصلاح القطاع المالي والمصرفي وقطاع المؤسسات العامة من خلال عمليات الخوصصة وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار (تشريعية ومؤسساتية).وفي مجال التجارة الخارجية، أزيلت القيود الكمية على الاستيراد وتم تغييرها بحماية جمركية وأعطيت أهمية لآلية السوق في تحديد أسعار الصرف، وعموما أصبحت الوضعية الاقتصادية الجزائرية كما يوضحها جدول المؤشرات الاقتصادية الأساسية للفترة (2010/1999)(جدول رقم: 01)

- عرف هيكل الاقتصاد تنوعا كبيرا، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الإستراتيجية في الناتج المحلي الإجمالي بقدر محسوس. حيث كانت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات: 1999، 2004، 2007، 2009 كما يلي على الترتيب: 27.42%، 37.85%، 43.46% 31.50%.أما قطاع الفلاحة فكانت مساهمته خلال نفس السنوات كما يلي: 11.07%، 00%، 7.48%، 9.28%. وكان لقطاع الصناعة النسب التالية: 8.63%، 00%، 5.05% 5.27%.

ازدادت درجة ارتباط الجزائر بالدول الأوروبية خصوصا بعد إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية.

انخفضت معدلات التضخم، حيث بلغت0.38 سنة 2000 كمعدل أدنى، و5.74 سنة 2009 كمعدل أعلى.

تحسنت الأوضاع الكلية لميزان المدفوعات، وكان التأثير المباشر ناتج عن الفائض التجاري طيلة الفترة (2010/1999).

ارتفعت الاحتياطيات الرسمية خلال الفترة الأخيرة(2010/1999)، إذ وصلت إلى162.22 مليار دولار سنة 2010.

تحققت قابلية تحويل الدينار لأغراض المعاملات التجارية بعد تنفيذ برامج الإصلاح.

استعادة الحياة الاقتصادية نشاطها من خلال تدعيم القطاعات المرتبطة بالبنية الأساسية.

تخفيض حجم الدين الخارجي، من خلال استخدام الجزائر لتقنيتين، الأولى، هي السداد المسبق لجزء من الديون، والثانية، هي تحويل جزء آخر إلى استثمارات. وقد انتقلت المديونية الخارجية من 28.140 مليار دولار سنة 1999 إلى 5.457 مليار دولار سنة 2010.



جدول رقم: 01 مؤشرات اقتصادية أساسية للفترة(2010/1999)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الكلية	12.316	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.741	60.590	78.590	45.186	57.09
صادرات المحروقات	11.904	121.06	118.53	18.109	323.99	031.55	845.58	53.608	59.605	77.194	44.415	56.143
صادرات خارج المحروقات	0.406	0.590	0.560	0.610	0.48	0.670	0.79	1.184	1.311	1.954	1.066	1.619
صادرات نحو الاتحاد الأوروبي	8.058	13.792	12.344	12.100	14.503	17.396	25.593	28.750	26.833	41.268	23.186	28.009
نسبة الصادراتنحو%الاتحادالأوروبي/الصادرات الكلية	65.42	63.70	64.66	64.67	59.26	53.99	55.18	52.52	44.28	52.51	51.31	49.06
الواردات الكلية	8.959	3459.	4829.	12.01	13.32	17.95	19.857	20.681	26.348	37.993	37.403	38.89
واردات من الاتحاد الأوروبي		5.256	5.903	6.732	7.954	10.097	11.255	11.729	14.427	20.985	20.772	20.704
رصيد الميزان التجاري الكلي	3..57	12.858	9.192	6.70	11.14	14.27	26.477	34.060	34.242	40.597	7.783	18.20
نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي/ الواردات الكلية		456.2	62.26	56.05	59.71	56.25	56.68	56.71	54.75	55.23	55.53	53.23
رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي		8.536	6.441	5.368	6.549	7.299	14.338	17.021	12.406	20.283	2.414	7.305
الناتج المحلي الإجمالي/دج	3248.2	4123.51	4260.81	4541.9	5266.8	6127.5	7498.6	9374.2	9408.3	11042.8	10135.6	12049.5
الناتج المحلي للمحروقات/دج	890.9	1616.3	1443.9	1477	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5001.5	3192.74	
احتياطيات الصرف الرسمية	4.40	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22
معدل تغطية الواردات%	137	240	192	155.78	183.63	179.49	233.33	264.69	229.96	206.85	120.80	
معدل التضخم%	2.6	0.34	4.23	1.42	2.58	.563	641.	532.	3.68	4.85	5.74	4.96
سعر صرف الدينار/الدولار	66.12	316575.	269477.	686179.	376877.	972.065	773.362	472.646	69.365	64.568	72.646	73.943
سعر صرف الدينار/ الأورو	70.9715	769.430	669.203	475.345	287.472	389.642	491.301	791.244	94.997	94.862	101.299	103.495
المديونية الخارجية	28.140	25.261	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.606	5.586	5.413	5.457
المديونية الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي	57.73	46.14	41.17	39.72	34.30	25.66	16.82	4.34	4.13	3.26	3.87	------
سعر برميل النفط	17.91	028.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.77	99.97	62.25	80.15

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، الديوان الوطني للإحصائيات.



5 تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمثل تنافسية الاقتصاد الجزائري(ضمن شبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم)،أحد العناصر المحددة لدرجة تأثره بإصدار العملة الأوروبية الموحدة. وللوقوف على مستوى هذه التنافسية،يتوجب تعريف التنافسية والإحاطة بمفهومها، ثم قياسها وذكر مؤشراتها، وأخيرا تسليط الضوء على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

51 تعريف التنافسية

فيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالتنافسية:

تعرف القدرة التنافسية حسب مالكومMalcolm"**بأنها المرونة التي تمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات الهيكلية**".ويعرفها مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية**بأنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختبارات الأسواق الدولية،وفي نفس الوقت، تحقق لمواطنيها اكتساب مستوى معيشي متصاعد ومتواصل على المدى الطويل**".[(6)] كماتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "**تعني قدرة الشركات والصناعات والدول والأقاليم على إيجاد مستويات لتوظيف عوامل الإنتاج بشكل متواصل**".[(7)]

52 مفهوم التنافسية

ترتبط التنافسية بمفهومها الحديث بإرادة الدول الرامية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة، بشرية كانت أم مادية.وخلافا للميزة النسبية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك من حيث النوعية والجودة واستخدام عوامل الإنتاج المتطورة.

وتسعى تنافسية الدولة (الاقتصاد) إلى تحقيق معدلات عالية ودائمة لدخل الفرد، زيادة على معدلات عالية من النمو الاقتصادي. وعموما، فإنها تراعي المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالإنتاج والنمو ومعدلات التشغيل ومتوسط الدخل الفردي ومستوى التنمية البشرية، وغيرها من المؤشرات التي تظهر درجة قدرة الاقتصاد على مواجهة المنافسة العالمية. وتنبع تنافسية اقتصاد البلد من تنافسية شركاته، فالشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية هي التي ترفع من مستوى الأفراد وهي القادرة على مواجهة تنافسية شركات البلدان الأخرى، فالمستوى المعيشي لبلد ما، هو بصورة أو أخرى نجاح للشركات العاملة فيه من خلال مقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية عبر عمليات التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر.

53 قياس تنافسية الاقتصاد

تقاس الميزة التنافسية لبلد ما، بقدرته على تحقيق مستويات عالية ودائمة لمعيشة أفراده. وأهم المحددات المؤثرة في هذه المقدرة، هي معدل الصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية. هذه المحددات ستنعكس على مستوى دخل الفرد إذا ما تم توجيهها إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية. إن تحقيق التنافسية العالية، هي عملية مشتركة بين تنافسية كل من المؤسسة والقطاع والدولة (تكاملية)،وامتلاك مؤسسة أو صناعة معينة لميزة التنافسية، لا يعني بالضرورة امتلاك الدولة لهذه الميزة والعكس صحيح، إذ أن امتلاك الدولة لهذه الميزة هو دليل على امتلاك مؤسساتها وقطاعاتها لهذه الميزة التيتخولها المنافسة الدولية.



5 4 مؤشرات قياس التنافسية

اعتبارا للمفهوم الواسع للتنافسية ولجوانبها المتعددة، فمن الصعب الاعتماد على مؤشر واحد لقياسها، بل يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات، والتي قد لا تتطابق تبعا لمستوى التحليل. ومن الأمور الملفتة للانتباه في قياس تنافسية البلد، أن الدول تختلف في قدراتها التنافسية باختلاف المعايير أو المؤشرات المعتمدة. ويعتبر نمو الدخل الحقيقي للفرد والنتائج التجارية للبلد، من أهم المؤشرات التي تحدد المركز التنافسي. وفي مايلي هذين المؤشرين بشي من التفصيل:

1 نمو الدخل الحقيقي للفرد: ينظر إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلد من خلال ارتفاع معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر كافي على تطور التنافسية. فقد عرف الباحثMarkusen تنافسية البلد من خلال مؤشر نمو الدخل الحقيقي للفرد كما يلي: "**يكون البلد تنافسيا إذا حافظ على معدل نمو للدخل الحقيقي يساوي الدخل لدى شركاءه التجاريين في إطار حرية التجارة**". فنمو الدخل الفردي يعتمد على إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية، ومدى توافر رؤوس الأموال، والموارد الطبيعية، والنتائج التجارية للبلد. ويمكن أن تتحسن تبادلات البلد ومنه دخل الفرد فيه، جراء الطلب الدولي الإضافي على السلع والخدمات التي يصدرها.

2 النتائج التجارية: تنقسم النتائج التجارية المحددة للمركز التنافسي إلى قسمين:

أ رصيد الميزان التجاري: كثيرا ما يتم ربط تنافسية البلد بفائض الحساب التجاري الناجم عن صادرات البلد، وقد ينجم عجز الميزان التجاري عن صعوبات في موازنة الدولة وضعف الادخار.

ب تركيبة الصادرات وحصة السوق: يأخذ بعض الباحثين بفكرة نسبة صادرات القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في مجمل الصادرات لتحديد المركز التنافسي للبلد، فكلما كانت هذه النسبة عالية، دل ذلك على تحسن الميزة النسبية في القطاعات ذات الأجور المرتفعة، وهو دلالة على ارتفاع مستوى الإنتاجية في هذه القطاعات، واكتساب البلد لحصة أكبر في السوق.

وتنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية مؤشرات كثيرة للتنافسية، تصنف من خلالها الدول بدلالة معايير مختلفة، و فيما يلي بعض المنظمات و ما تعتمده من مؤشرات:[8]

المنتدى الاقتصادي العالمي:

يصدر هذا المنتدى، تقرير التنافسية العالمي الذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عنه، كما يعتبر أداة هامة لتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، وهو يعتمد كثير من المؤشرات، موزعة على ثمانية عوامل تقيس المقدرة التنافسية ل104 دولة، وهي:الإنتاج، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقنية، الإدارة، العمل والمؤسسات. كما يقوم بترتيب الدول بناء على175 مؤشر كمي وكيفي.

التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات:

يستخدم هذا التقرير كمؤشر لقياس مدى قدرة الدول على المشاركة والاستفادة من التطورات القائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يعتبر أداة هامة في تحديد مواطن الضعف في السياسات التكنولوجية المتبعة في الدول المشاركة في التقرير والبالغ عددها 102، وهذا التقرير، يعتمد على مؤشر جاهزية الدول للمشاركة في/ والاستفادة من التطورات القائمة في المجال المذكور.



الكتاب العربي للتنافسية: يعتبر هذا الكتاب، أحد أهم مرجعين عالميين لقياس تنافسية الدول، وهو يصدر عن المعهد الدولي لتنمية الإدارة، وهو يهدف إلى تحديد المرتبة التنافسية للدول المشتركة في الكتاب اعتمادا على 314 مؤشر مقسمة إلى أربعة(4) مجموعات رئيسية، هي: الأداء الاقتصادي، بيئة الأعمال، البنية التحتية، وفعالية الحكومة.

البنكالدولي

يعتمد البنك الدولي في تصنيف تنافسية الدول على 64 متغيرا ممثلة في 5 عوامل هي:[9]

- الانجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار،الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية الاستقرار السياسي والاجتماعي).
- رأس المال البشري والفكري.
- الديناميكية المالية.

55 تنافسية الاقتصاد الجزائري

بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المرتكز على المحروقات (اقتصاد ريعي) والتي تفوق 97% من الصادرات،فإن النسبة المتبقية تشمل مختلف الصادرات خارج المحروقات، وهذه النسبة تبين ضعف الجهاز الإنتاجي وقلة مردوديته. ولمعرفة تنافسية الاقتصاد الجزائري، لابد من الاطلاع على بعض المؤشرات الأساسية التي تمكننا من الحكم على الوضعية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2010.

فحسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2007/2006، جاء ترتيب الجزائر 76 عالميا حسب مؤشر التنافسية الشامل ب 3.9 نقاط من سلم 7 نقاط. وقد شمل التقرير 125 بلدا، كما كان ترتيبها الأخير مغاربيا.



جدول رقم: 02

تصنيف تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة2006/2007

المؤشر	المرتبة	النقطة
أداء المؤسسات	58	3.87
البنية التحتية	78	2.91
الاقتصاد الكلي	01	6.19
الصحة والتعليم الأساسي	45	6.56
التعليم العالي	84	3.46
كفاءة السوق	96	3.67
الجاهزية التكنولوجية	100	2.58
الحنكة الاقتصادية	103	3.36
الابتكار	76	3.09
في مجال الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية	43	4.88
في مجال الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية	92	3.24
في مجال الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار	90	3.22

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2006/2007

وفيما يخص سعر الصرف وبحكم العلاقة القوية بين الاقتصاد الجزائري والأورو (تسديدات الواردات) من جهة، والعلاقة القوية بينه وبين الدولار (إيرادات الصادرات) من جهة أخرى، فإن سعر صرف الأوروأمام الدولار سيكون مؤثرا على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فكل زيادة في قيمة الدولار تنعكس على حصيلة الإيرادات المالية، وتكون دعما في مواجهة وارداتنا من الاتحاد الأوروبي، أما في حالة العكس، فان تكلفة الوارداتسترتفع وينعكس ذلك على مدخلات الجهاز الإنتاجي، ومنه تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، أما الأسعار والنفقات النسبية فهي مرهونة بأسعار المدخلات (أسعار الاستيراد) (المواد الوسيطية)، حيث كلما انخفضت هذه الأسعار إلا ورفعت من قدرة الصادرات التنافسية داخل منطقة الأورو. وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى، فهي أساسية لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاد البلد.وعن عامل الاستفادة الفعلية من التبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، فإنها ذات ميزة خاصة، إذ تصدر الجزائر ما يفوق 97% من سلعة وحيدة (المحروقات) هي عرضة لتقلبات الأسعار ويتحكم فيها المستهلك بدرجة كبيرة. كما تستورد منتجات بأسعار مرتفعة، الأمر الذي ينعكس على الميزان التجاري بالعجز على الرغم من اتفاقيات التجارة بين الطرفينوقد لا يتحقق العجز في حالات كثيرة ويكون مرد ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الأورو، وإلى ارتفاع حجم مبيعات المحروقات واستقرار حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي.



لا يمكن الحديث عن قدرة تنافسية الاقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات، إلا إذا أعيد النظر في إشكالية الصادرات خارج المحروقات، من خلال وضع إستراتيجية محكمة تأخذ بعين الاعتبار حجم المشاريع وتنوعها وكذلك حجم رؤوس الأموال المخصصة لها، إضافة إلى فسح المجال لرأس المال الخاص المحلي والخارجي، وذلك بإزالة كل العقبات، كضعف المنظومة المصرفية والتشريعية والجبائية...الخ.

ثانيا آثار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاد الجزائري

للعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"آثار عديدة ومتنوعة على الاقتصاد الجزائري،كما أنها مباشرة وغير مباشرة ويمكن التطرق إلى أهم جوانب الاقتصاد المتأثرة بهذه العملة من خلال العناصر التالية:

1 آثار الأورو على النمو الاقتصادي

أدى صدور العملة الأوروبية الموحدة " الأورو" إلى زيادة فرص النمو داخل دول الاتحاد الأوروبي،إذ ارتفع مستوى طلب دول الاتحادعلى الصادرات الخارجية ومنها صادرات الجزائر،حيث بلغت المبادلات التجارية بين الطرفين خلال الفترة (19992010) أرقاما كبيرة،فالواردات من الإتحاد الأوروبي ارتفعت من 5.256 مليار دولار سنة 2000 إلى 10.097 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 20.704 مليار دولار سنة 2010، أي أنها تضاعفت سنة 2004 ثم تضاعفت مرة أخرى سنة 2010.ويرجع تضاعف حجم الواردات كذلك إلى ارتفاع حجم الإيرادات المتأتية من الصادرات، التي انتقلت من 12.316 مليار دولار سنة 1999 إلى 32.22 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010. كما كان للأورو آثار على دول الاتحاد من خلال عدة عوامل هي، تقليل تكلفة المعاملات واختفاء مخاطر العملة واستقرار الأسعار والسياسات المالية الحكومية. وإصدار عملة الأورو له أثرين في اتجاهين مختلفين، الأول هو **أثر الدخل** وهو نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات النمو في منطقة الأورو،مما يعني ارتفاع حجم الطلب على الصادرات الخارجية (و منها صادرات الجزائر)، والثاني هو**أثرالإحلال**، وهو نتيجة زيادة التعاون الاقتصادي بين دول منطقة الأورو.مما يعني انخفاض حجم الطلب على الصادرات الخارجية (و منها صادرات الجزائر). والمحصلة النهائية للدولة تعتمد على طبيعة علاقتها الاقتصادية والتجارية مع دول منطقة الأورو، ومدى كفاءة و توافق السياسات الاقتصادية داخلها، إضافة إلى درجة انفتاحها على العالم الخارجي. وينتظر إن يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بنحو 0.2%.[10]زيادة على ذلك، فان تناسق الدورات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة نتيجة لتأثير آلية سعر الصرف شبه الثابتة بين دول الاتحاد، والسياسات الاقتصادية المشتركة المطبقة، ونمو التكامل التجاري. كل هذا، سيعمل على زيادة أثر الدورة الاقتصادية الأوروبية على اقتصاديات شمال إفريقيا ذات الارتباط القوي بالاتحاد الأوروبي (ومنها الجزائر)، لذلك، يتطلب من هذه الاقتصاديات أن تراعي اتجاه الدورات الاقتصادية الأوروبية عند إعداد السياسات المالية والنقدية، كما يمكن اعتبار هذا الاتجاه حافزا على تنويع الهياكل الاقتصادية لدى الدول ذات الارتباط (ومنها الجزائر).

2 آثار الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بميزة خاصة وهي سيطرة تجارة المحروقات على بقية مختلف الصادرات، حيث لا تقل عن 97% من مجمل الصادرات، كما أنها تتميز بسيطرة الدولار الأمريكي في مجمل الإيرادات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تشكل عملة الأورو الوزن الأكبر في المدفوعات، وفي هذا الإطار، يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر في تجارتها الخارجية، ويرجع ذلك إلى الروابط القوية بين الطرفين والمبنية على عاملي التاريخ والقرب الجغرافي، كما أن اتفاقية الشراكة المبرمة سنة 2001، أدت إلى تمتين هذه الروابط وهي تستهدف كذلك قيام منطقة تبادل حرة مطلع سنة 2010. ولتبيان آثار هذه العملة على التجارة الخارجية الجزائرية، بجدر بنا إظهار ذلك على مستوى كل من الصادرات والواردات.



21 آثار الأورو على الصادرات

تمثل الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي أكثر من 56%في المتوسط طيلة الفترة (2010/1999) من مجمل الصادرات، كما أن نسبة 97% من صادراتها عبارة عن محروقات (نفط وغاز طبيعي) وأن إيرادات هذه الصادرات تمثل حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام للجزائر و 67% من إيرادات الميزانية،وبحكم أن تسعير المحروقات عالميا يتم بالدولار الأمريكي فإن الإيرادات المتأتية من تجارة النفط تتوقف على سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى بما فيها الأورو، وعلى سعر برميل النفط وحجم مبيعاته (حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك). هذه القيود الثلاثة الأساسية تعمل مجتمعة على تحديد درجة مواجهة مدفوعات الواردات من دول منطقة الأورو. وبالنظر إلى حجم المبادلات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2010/1999)،نجد أن الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي قد انتقلت من 8.058 مليار دولار سنة1999إلى17.396 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 28.009 مليار دولار سنة2010، وخلال هذه الفترة انتقل سعر برميل النفط من 17.91دولار/برميل سنة 1999إلى38.66دولار/برميل سنة 2004 ثم إلى 99.97دولار/برميل سنة 2008. و هو أثر ايجابي متزايد على إيرادات الصادرات، و فيما يخص سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو، فقد عرف عدة تذبذبات، إذ انتقلت قيمة الأورومن70.97 دينار/1أورو سنة1999إلى89.64دينار/1أورو سنة 2004 ثم إلى 103.49دينار/1أورو سنة 2010.أما سعر صرف الدينار مقابل الدولار فقد انتقل من 66.64دينار/1دولار سنة 1999إلى 72.06دينار/1دولار سنو2004 ثم إلى 73.94دينار/1دولار سنة 2010.

للعلم، فقد تراجع سعر صرف الدولار مقابل الأورو بنحو 20 منذ النصف الثاني من عام 2002 وحتى نهاية عام 2004، ثم انخفض بنحو 7.9 في نهاية 2004. وخلال سنة 2004ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 6.9 ، وتراجع أمام الأورو بنسبة 10.1.

2 -2-آثار الأورو على الواردات

عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نموا متزايدا خلال الفترة (2010/1999)، حيث بلغت سنة 2000 ما مقداره 5.256مليار دولار و انتقلت إلى 10.097 مليار سنة 2004 ثم إلى 20.704ملياردولار سنة 2010(تضاعفت 4 مرات) ومثلت56.21%، 56.25%، 51.48%، علىالترتيب من مجمل الواردات.وتبين هذه النسب درجة ارتباط الجزائر بالاتحاد الأوروبي من خلال حجم الواردات (خصوصا إذا تبين أن الجزائر تستورد حوالي60% سنويا من الحبوب من الاتحاد الأوروبي). كما تعتبر الخصائص الفنية و التقنية للسلع المستوردة من الإتحاد الأوروبي، والمتمثلة في الجودة والتطور التكنولوجي والمنافسة، من المبررات التي جعلت الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للجزائر.

لقد ازدادت الواردات من الاتحاد الأوروبي جراء تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي مقارنة بمثيلتها ذات المنشأ الأمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، والاستفادة وفورات الحجم، وانخفاض تكاليف تحويل العملات.

التعامل بعملة واحدة معناه شفافية الأسعار داخل منطقة الأورو، الأمر الذي يسهل مقارنة الأسعار واختيار الأسواق المناسبة. زيادة على هذا، تؤدي عملية توحيد أسعار الفائدة إلى تخفيض متوسط أسعار الفائدة، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات الخارجية، ومنها تكاليف تمويل الواردات.



3- آثار الأورو على قطاعات النشاط الاقتصادي

طبقا لدراسة أصدرها صندوق النقد الدولي، استهدفت دراسة وقياس آثار الأورو على قطاعات النشاط الاقتصادي في الدول العربية، ارتكزت على مجموعة مكونة من(11) قطاع، وافترضت أن النتائج المحصل عليها من خلال تحليل آثار الأورو على الإنتاج والصادرات لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تمكن من تحديد النتائج الممكنة من الأرباح والخسائر على المستويين القطاعي والشمولي المقرونين بإصدار الأورو.وكانت النتائج المستخلصة منها كما يلي:[11]

الدول ذات الارتباط القوي والكثيف في الميدان الزراعي هي الأكثر حساسية تجاه عدم استقرار الأورو.

الدول التي يسيطر فيها قطاع البترول والغاز على صادراتها لايمثل فيها تذبذب أسعار الأورو سوى نسبة ضئيلة بحكم أن جزء من الموارد المالية تذهب إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، ولكون أن سعره (البترول والغاز) يتحدد بالدولار.

فيما يخص الأنشطة الصناعية، فإن أثر الأورو عليها قوي جدا، إذ أن هذا القطاع يمثل مابين 8% و24% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية، زيادة على ذلك، فان منتجات القطاع الصناعي تمثل حصة كبيرة من الصادرات نحو منطقة الأورو.

حسب الدراسة كذلك، من المتوقع أن تتحمل دول شمال إفريقيا خسائر جراء إصدار الأورو،وذلك لسببين:ارتفاع حصة القطاع التحويلي.

ارتفاع حجم المبادلات مع منطقة الأورو.

وكانت الأرقام المتحصل عليها كخسائر هي كمايلي:

الجزائر: من -0.28% إلى -0.44%من الناتج المحلي الإجمالي

تونس: من -0.30% إلى +0.47%من الناتج المحلي الإجمالي

المغرب: من -0.29% إلى -0.45%من الناتج المحلي الإجمالي

مصر: من -0.23% إلى +0.36%من الناتج المحلي الإجمالي

وحسب الدراسة كذلك، فإن توسع الاقتصاد الأوروبي يؤدي إلى معاناة الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية في شمال إفريقيا بسبب التعويض الناتج عن تخفيض تكاليف الصفقات، وبالمقابل، ينعكس هذا إيجابا على الصناعات الأوروبية.أما الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة (بترول، غاز، معادن)، فالأثر يكون إيجابيا جراء ارتفاع الطلب الأوروبي عليها والمدفوع بالتوسع الاقتصادي الأوروبي.

4- آثار الأورو على التدفقات المالية والاستثمارية

إن تزايد قوة الأورو واستقراره سيعطي الأسواق المالية الأوروبية جاذبية كبيرة ترفع من حركة رؤوس الأموال، ومنها العربية تجاه الاتحاد الأوروبي، نتيجة التغييرات الجوهرية في مختلف قطاعات الاقتصاد الأوروبي بعد اتساع حجم السوق والاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير في السوق الموحدة.

إن حجم الاستثمارات العربية سيزداد في السوق الأوروبية اعتبارا للكفاءة الإنتاجية المرتفعة ولارتفاع العائد على الاستثمارات، إضافة إلى انعدام تكاليف التحويل بين العملات وزيادة عمليات الشراء والدمج بين الشركات الأوروبية والتقويم الاقتصادي الصحيح لهذه الشركات.

لقد أدى استحداث الأورو إلى تراجع التدفقات الاستثمارية الأوروبية تجاه الدول العربية(بما فيها الجزائر)، جراء نزعة التوجه نحو السوق الداخلية الموسعة، وذلك للتسهيلات الموفرة وسهولة الانتقال وزوال مخاطر تقلبات سعر الصرف وضمان الاستقرار وانخفاض تكلفة المعاملات وتقليل كلفة الاستثمارات وتعزيز اقتصاديات الحجم للمشروعات الأوروبية.وفيما يخص حركة القروض والمنح والمساعدات المقدمة إلى الجزائر(بخلاف المرتبطة ببرنامج ميدا MEDA)، فإن هدف استقرار الأورو المسطر من طرف البنك المركزي الأوروبي،



يعمل على أن تكون هذه الحركة داخل دول الاتحاد الأوروبي أكثر من السابق، وذلك لمساعدة الدول ذات الأداء الاقتصادي الضعيف داخل الاتحاد، وهو ما سينعكس على الجزائر وغيرها من الدول المستفيدة سابقا.

أما الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فتتمثل فيما يلي:

1- برنامج ميداMEDA.

2- قروض البنك الأوروبي للاستثمار.

يعتبر برنامج ميدا MEDA الإطار الأساسي في مجال التعاون المالي بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الجنوب، وتأخذ التمويلات في إطار هذا البرنامج ثلاثة أشكال:[12]

مساعدات نهائية تأتي من الميزانية العامة للإتحاد وتسير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.

رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار، وتتمثل في رأس المال المعرض للخطر ويستخدم في تمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.

قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد.

وقد كان تطور مستوى برنامج ميدا MEDAحسب الجدول الموالي:

جدول رقم:(03) برنامج ميدا(1) و (2)الالتزامات والمدفوعات

البيان	برنامج ميدا(1) 1999/1995	برنامج ميدا(2) 2003/2000
الالتزامات	3435 مليون أورو	2560.2 مليون أورو
المدفوعات	890 مليون أورو	1344.3 مليون أورو
نسبة المدفوعات	%25	%52.5
نصيب الجزائر(التزامات)	164 مليون أورو	181.2 مليون أورو
بنسبة	%6.36	%10.13

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات(المفوضية الأوروبية).

ومن حيث تطور نسبة المدفوعات إلى الالتزامات فكانت كمايلي:

الالتزامات 345.8 مليون أورو. المدفوعات 62.8 مليون أورو. النسبة = %18.16.

-التمويلات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.[13]

يمكن أن يتدخل البنك الأوروبي للاستثمار في إطار سياسات التعاون المقدمة من طرف الاتحاد إلى الدول الأخرى، وقد أوكلت إليه مهمة تمويل مشاريع استثمارية في الدول المتوسطية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات شراكة، وقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار في إطار برنامج ميدا 2 ما مقداره 7.425 مليار أورو منها 6.425 كقروض ميسرة و1 مليار أورو لتمويل الأنشطة الاقتصادية جنوب جنوب، وكان نصيب الجزائر 625 مليون أورو خلال الفترة (1998-2002)، وهي نسبة تقدر ب%10.6 من مجموع التمويلات، وبإضافة ما تحصلت عليه الجزائر خلال بروتوكولات التعاون المالي السابقة تصبح الحصيلة الإجمالية 1.265 مليار أورو.



5 آثار الأورو على احتياطيات الصرف الجزائرية

عرفت احتياطيات الصرف خلال الفترة(1999-2010) تطورات قوية، حيث بلغت 4.40 مليار دولار سنة 1999، ثم انتقلت إلى 43.11مليار دولار سنة2004، ثم إلى 110.18 سنة2007، ثم إلى 147.22 مليار دولار سنة 2009.وترجع أسباب تزايد الاحتياطيات بدرجة أساسية إلى ارتفاع إيرادات النفط والغاز، والى التوظيفات الايجابية لهذه الاحتياطيات.

إن حالة عدم استقرار سعر صرف الأورو لها تأثير مباشر على المعاملات المالية الخارجية للجزائر،فكلما ارتفع سعر صرف الأورو أمام الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى، أثر سلبا على هذه الاحتياطيات، الأمر الذي يتطلب من الإدارة الجزائرية اتخاذ الإجراءاتاللازمة، أخذا بعين الاعتبار ما يميز الاقتصاد الجزائري من هياكل هشة لميزان المدفوعات نتيجة أحادية التصدير الذي يميز الميزان التجاري، هذه الإجراءات يجب أن ترمي إلى:[14]

-المشاركة في المساعي الهادفة إلى فك الارتباط بالدولار الأمريكي، وتسعير النفط بالدولار من جهة أخرى، خصوصا بعد ظهور القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية القوية التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي.

-إعادة النظر في وزن الأورو في احتياطيات الصرف[15] بما يتماشى وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

6 آثار الأورو على المديونية الخارجية الجزائرية

تقلصت المديونية الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة بشكل كبير، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع إيرادات النفط والتزام الجزائر بالوفاء والى سياسة تسيير وإدارة الدين الخارجي، فبعدما كانت تمثل نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام 57.73% سنة 1999،انخفضت إلى25.66% سنة 2004،ثم إلى 4.11 سنة 2007، ثم إلى 3.87 سنة 2009. كما أن نسبة خدمات المديونية إلى الصادرات قد تقلصت بنفس الوتيرة، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمية، فقد بلغ 17.91دولارا / برميل في المتوسط سنة 1999، وارتفع إلى 36.66دولار /برميل في المتوسط سنة 2004 إلى أن عاتب 100 دولار /برميل سنة 2007.

لايزال الدولار يمثل حصة كبيرة في المديونية الخارجية الجزائرية(46%)، وهو العملة الأكثر تأثيرا على حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات الجزائرية.و نظرا لوزن هذه العملة في المديونية الخارجية، يستوجب النظر في سعر صرفها مقابل الأورو، حيث ترتفع المديونية كلما انخفض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، أي أن الجزائر تصبح في حاجة إلى دولارات كي تسدد ديونها أو خدماتها، ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

مع الانطلاق في التعامل بالأورو، ظهرت انعكاسات معتبرة على هيكل المديونية الخارجية الجزائرية في إطار علاقات التعاون والشراكة، نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال وزوال مخاطر الصرف داخل منطقة الأورو، وتوحيد معدلات الفائدة، هذا الأمر جعل الجزائر تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة بتكلفة أقل وتنوع كبيروشروط ملائمة. كما تجدر الإشارةأن الاتحاد الأوروبي يعتبر أول دائن للجزائر بنسبة تفوق 55% من المديونية الخارجية، كما يشكل الأورو أكثر من 42% من قيمة هذه المديونية.



II -4-4-آثار الأورو على تجارة المحروقات:

نتيجة لكون الدولار الأمريكي هو عملة تسعير النفط وكثير من المواد الأولية، ونتيجة لعدم وجود بديل للدولار في هذه الأسواق. ضلت القيمة الاسمية لبرميل النفط تتأثر بعاملين اثنين، هما معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط، خصوصا نفط منظمة أوبيك، وتغير سعر صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار. وبالنظر إلى وزن كل من الدولار الأمريكي و الأورو في سلة العملات التي تحدد سعر صرف الدينار الجزائري من جهة، وتسعيرة برميل النفط عالميا بالدولارمن جهة أخرى، يتضح جليا مدى تأثر تجارة المحروقات الجزائرية(خصوصا مقدار الإيرادات المتأتية منها) بكل تذبذب في سعر صرف الدولار مقابلالأورو. هذه الإشكالية التي ترهن الاقتصاد الجزائري (منتوج وحيد) إلى العلاقة القائمة بين الدولار والأورو، تتطلب التفكير في تسعير النفط الموجه إلى أوربا (خصوصا منطقة الأورو) بعملة الأورو، وفي هذا الإطار تمت دراسة لمنظمة الأوبيك خصت فكرة تسعير النفط بالأورو،قادت إلى تحليلات ونتائج هامة تمثلت فيما يلي:[16]

رغم ما حققه الأورو من تقدم ونفوذ في الاقتصاد العالمي،إلا أن الدولار بقي مسيطرا على عملية تسعير النفط. وإن أسباب فشل تسعير النفط بغير الدولار تعود إلى الأسباب التالية:

1. حصة الدول الأعضاء في الأوبيك المصدرة نحو منطقة الأورو، لم تتعد 21% سنة 2003.
2. الدولار هو عملة أكبر دولة مستهلكة للنفط.
3. عملات الدول المستوردة والمنتجة للنفط ترتبط بشكل أو آخر بالدولار.
4. شركات النفط الأمريكية ذات تأثير قوي من خلال دعمها للدولار.
5. اختيار دول مجلس التعاون الخليجي للدولار كمثبت لعملاتها وللعملة المنتظر صدورها سنة 2010.
6. أن دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بتسوية القسط الأكبر من وارداتها بالدولار، وهو ما جعلها غير متحمسة لهذا الطرح.



الخاتمة و النتائج:

نجحت دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق حلمها الذي راودها منذ قرابة النصف قرن والمتمثل في قيام اتحاد اقتصادي ونقدي محوره العملة الأوروبية الموحدة الأورو.وأدى إطلاق الأورو إلى تعزيز مكانة الدول الأوروبية على الساحة الدولية، إذ أصبحت منطقة الأورو الأولى تجاريا في العالم و الثانية من حيث مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي والثانية من حيث الأسواق المالية.

إن التكتلات الاقتصادية الكبرى والمصير الأوروبي المشترك والتاريخ الذي عاشته أوروبا والحيز الجغرافي الشامل لدولها كلها عوامل عززت من فكرة المضي قدما في عملية بناء الاتحاد.

عملية إطلاق الأورو لم يقتصر تأثيرها على دول الاتحاد الأوروبي فقط، بل امتدت هذه الآثار إلى مختلف اقتصاديات العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بحكم التشابك والترابط بين مختلف الاقتصاديات وعبر مختلف القنوات.ومن بين الاقتصاديات التي أثر فيها إصدار الأورو، نجد الاقتصاديات العربية ومن بينها اقتصاد الجزائر، اعتبارا للقرب الجغرافي والتاريخ المشترك و العلاقات القائمة والاتفاقيات المبرمة.

يتناول هذا البحث، آثار العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" على الاقتصاد الجزائري فيظل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تعرض البحث في شقه الأول إلى محددات تأثر الاقتصاد الجزائري بإصدار عملة الأورو. وتناول الشق الثاني آثار إصدارها على الاقتصاد الجزائري في ظل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و كانت النتائج التي توصل إليها البحث كما يلي:

1 بين حجم العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، أن الجزائر شريك أساسي للاتحاد في الضفة الجنوبية. وأن الأرقام والمؤشرات تدل كلها على تفوق الاتحاد باستثناء الجانب الطاقوي الذي تتميز به الجزائر.

2 أن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يستغني على دول الجنوب، و منها الجزائر لتلبية حاجياته الناقصة.

3 بقدر ما أدى الأورو إلى زيادة فرص النمو في دول الاتحاد، فقد أدى إلى ارتفاع طلب هذه الدول على صادرات دول الجنوب، و منها الجزائر.

4 فيما يخص واردات الجزائر، فقد استمرت في النمو المتزايد من الاتحاد الأوروبي، و يعود ذلك إلى تزايد الفرصداخل الاتحاد، والمتمثلة في المفاضلة في الأسعار والجودة و تدني تكاليف التمويل و زوال فروقات الأسعار من جهة، و إلى تزامن ذلك مع ارتفاع مداخيل البترول من جهة أخرى.

5 مع ارتفاع حصة الأورو في المبادلات التجارية الدولية و منها تجارة النفط، فقد ازدادت حاجة الاتحاد الأوروبي إلى الطاقة، وهو ما يساهم في دفع فكرة تسعير النفط بعملة الأورو إلى أن تطرحها البلدان المصدرة للنفط بقوة حتى تتفادى احتياجاتها من عملة الأورو عند الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالاستيراد من الاتحاد الأوروبي.



6 فيما يخص قطاعات النشاط الاقتصادي، و بالنظر إلى إشكالية الاقتصاد الجزائري المرتكز على صادرات المحروقات، فان آثار الأورو ستكون قوية على بقية الصادرات، خصوصا إذا تبين أن صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر تتميز بالجودة و المنافسة القوية.

7 ستتميز حركة رؤوس الأموال بالتدني نحو الجزائر، اعتبارا لسياسة دول منطقة الأورو الهادفة إلى جعل هذه الحركة داخل منطقة الأورو أكثر من السابق. كما أن نزعة التوجه نحو السوق الداخلية الموسعة عززت من ذلك.

8 التطورات القوية والنمو المتزايد لاحتياطيات الصرف الجزائرية، لا يمكن مردها إلا إلى ارتفاع أسعار النفط، وأن التدنيات الحاصلة لم تكن جراء آثار مباشرة للأورو، إنما ترجع إلى استخدام هذه الاحتياطيات وإلى توظيفاتها.

9 حالة عدم استقرار سعر صرف الأورو هي التي تؤثر مباشرة على المعاملات المالية الخارجية للجزائر، إذ يؤدي ارتفاع سعر صرف الأوروأمام الدولار و العملات الرئيسية الأخرى، إلى التأثير السلبي على الاحتياطيات.

10 يرجع تقليص حجم المديونية الخارجية الجزائرية إلى ارتفاع إيرادات النفط والتزام الجزائر بالوفاء وإلى سياسة تسيير وإدارة الدين الخارجي، ويتمثل تأثير العملة الأوروبية على المديونية في العلاقة القائمة بين الدولار والأورو، بحكم أن العملة الأكثر تأثيرا في العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات هي الدولار، وهي الأكثر وزنا في المديونية.

11 و عن تأثير الأورو على تجارة المحروقات، تبقى إشكالية الاقتصاد الجزائري قائمة والمتمثلة في استحواذ منتوج وحيد على أغلب صادرات الجزائر، الخاضعة لكل التقلبات و التذبذبات في السوق العالمية، و منها تذبذب سعر صرف الأورو مقابل الدولار (عملة الفوترة) العملة المسيطرة.

12 كمحصلة، يمكن القول أن تأثير العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" لم يكن لها تأثير سلبي بارز تولدت عنه صدمات ظاهرة على الاقتصاد الجزائري. وقد يظهر ذلك مباشرة بعد قيام منطقة التبادل الحر، التي تكشف جليا هشاشة الاقتصاد الجزائري المعلق بكل ما يجري في سوق النفط، وكل ما يتعلق بالدولار الأمريكي. وأخيرا، بكل انعكاسات و آثار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.



الهوامش و المراجع:

1 د.محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1996، ص: 154

2 د.هيل عجمي جميل، **سعر صرف الدولار،تطوره و أسباب انخفاضه للفترة من (19792003)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددالثامن صيف 1997، ص: 273.

3 نفس المرجع، ص: 277.

4ماجد عبد الله المنيف، تقييم دور الدولار في المعاملات البترولية والبدائل المتاحة للدول المصدرة، مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددالثامن صيف 1997.

5 إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات، وزارة المالية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

6 عبير محمد البرنس، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، أفريل 1999، ص: 267.

7 قيوليت صبحي رزق، **تأثير العملة الأوروبية الموحدة اليورو على تدفقات التجارة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي " مع إشارة خاصة لمصر** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة و إدارة الأعمال الاقتصاد و التجارة الخارجية جامعة حلوان، القاهرة، سنة 2003 ص:148.

8 أ.قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد: 29 تموز(يونيو) 2006، ص:07.

9 نفس المرجع، ص:11.

10 قيوليت صبحي رزق، مرجع سابق، ص:151.

11 نفس المرجع، ص:159.

12 د.بوهمزة محمد و أ. مدوم كمال، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون و الشراكة الأورو متوسطية**، الندوة العلمية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس(سطيف- الجزائر) والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية(القاهرة- مصر)، 8-2004/9ص:5.

13 نفس المرجع، ص:09.

14 أ. زايري بلقاسم، **إدارة احتياطيات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر**،مخبر العولمة والاقتصاد الدولي التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،ص: 20.

15 نفس المرجع، ص:19.

16 د. مقدم عبيرات و أ.ميلود زيد الخير و أ. عبد القادر حفاي، **أثر ظهور الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاديات العربية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري**، اليورو و اقتصاديات الدول العربية:فرص و تحدياتملتقى دولي، جامعة الأغواط 1820 أفريل 2005،الجزائر، ص:171.